

العلاقة ما بين السيولة المالية و المردودية المالية في الشركات الصغيرة و المتوسطة في سوريا

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال
الإدارة التنفيذية

إعداد الطالب
محمد عامر كلاوي

إشراف
الدكتور راغب الغصين

العام الدراسي : 2018-2019

إهداء وشكر

إلى سبب وجودي في هذه الحياة الوالدین اللدین حفظهما اللہم ورحاهما ورزقهما

إلى زوجتي العزيزة التي كانت تدعمني وتساندني

إلى من كانوا لي دوماً وسنداً في هذه الحياة

كل باحث وطالب علم أهدي عمرة جهدي.

إلى كل الأصدقاء والأصحاب في مسيرتي الدراسية وكل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

إلى كل من تابر في سبيل العلم وجعله نوراً يستضاء به. إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المنزلة

نحمد الله عز وجل الذي أهدانا الصبر والتباعد، وأمرنا بالقوة والعزم على مواصلة متولانا الدراسي

وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلتك ونسألك البر والتقوى ومن العمل

ما ترضى، وسألم على حبيبتك وخليلتك عليه أنزلي الصلاة والسلام.

أشكر بالشكر الجزيل وعظيم الامتداد والعرف إلى

الدكتور المتصرف راغب خصيص

بنو جبهاتهم وتجميعاتهم العلمية القيمة، وإلى كل الأساتذة الذين درسوني في متولاري الدراسي

أسأل الله أن يحقهما الرضاة وأن يوصلهما إلى أسمي وأرقى المعالي

المخلص

نهدف في دراستنا هذه إلى محاولة قياس أثر العلاقة لنسب السيولة و المردود المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة السورية ذات النشاط التجاري و الصناعي، حيث تمثل نسب السيولة التي تتكون من (نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية) و نسب الربحية

و قمنا بتسليط الضوء على شركتين صناعية و تجارية من خلال تحليل نسب السيولة و الربحية

1- المقدمة العامة

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية ضرورية لتحديد نقاط القوة والضعف التي تعاني منها هذه المؤسسات و محاولة علاجها و النهوض بها لما لها من أهمية في معظم اقتصاديات العالم عامة و في سوريا خاصة، حيث تعتبر هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة .

فقد قمنا في هذه الدراسة بمحاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من وجهة نظر السيولة من خلال دراسة العلاقة هذه الأخيرة على الأداء المالي ، بالاستعانة بنماذج قياسية تمكن المؤسسات من تقييم أدائها المالي بشكل عادل وصحيح ، فنسب السيولة هي من بين أهم النسب المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسة فهي تعطي دلالات لكل من إدارة المؤسسة و الأطراف الخارجية التي لها مصلحة بذلك كالبنوك والمؤسسات المالية .

2- أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى :

اختبار تأثير نسب السيولة على الأداء المالي من خلال بناء نموذج نستطيع من خلاله التوصل إلى معرفة أي من نسب السيولة هي الأكثر ارتباطاً بنسب الربحية

تحليل نسب السيولة على الأداء المالي

3- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية دراستنا في دراسة الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معرفة كيفية تأثير نسب السيولة عليه، وهذا ما يؤدي بنا إلى الكشف عن أي نوع من نسب السيولة التي يمكن للمؤسسات والبنوك الاعتماد عليها أثناء عملية التحليل ودراسة الوضع المالي لها، هذا من جهة أخرى فإن استخدام نسب السيولة في التقييم لها أهمية بالغة باعتبارها من أهم المؤشرات المالية المستخدمة لهذا الغرض.

4- حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية و زمنية.

الحدود المكانية : فهي تخص عينة مكونة من 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط ضمن القطاع التجاري و الصناعي

الحدود الزمانية : تم إجراء الدراسة في القوائم المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة أربع سنوات تمتد من سنة 2015 و حتى 2018

كما تم تحليل النسب لشركتين أحدهما تجارية و أخرى صناعية لنفس الحدود الزمانية

5- مصادر البيانات:

تم الاعتماد في الدراسة على مصدرين كالتالي:

المصدر النظري : تم الاعتماد على أهم الكتب والرسائل الجامعية والمجلات العلمية ومواقع الأنترنت والدراسات السابقة من أجل بناء الجانب النظري.

المصدر التطبيقي : تم الاعتماد على المراجع التي توضح الطرق الرياضية والكمية لنظرية القياس الاقتصادي ، إضافة إلى القوائم المالية الخاصة بعينة الدراسة.

6- صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة:

قلة الشركات التي تعمل بنظام مالي جيد في الشركات الصغيرة و المتوسطة و خلال هذه الفترة يوجد فجوة كبيرة بين معدلات الفائدة و التضخم كما أن معدل التضخم يسبق معدلات الفائدة خلال هذه الفترة و صعوبة جمع البيانات

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لنسب السيولة و الأداء المالي

تمهيد:

تعددت أساليب تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من وجهات نظرات المحللين الماليين وذلك حسب طبيعة المؤسسات و اين تنشط بالتحديد , فالتقييم لا يقتصر على المؤسسات ولا على نوع نشاطها بل ينصب الاهتمام على مدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني و أهميتها في القضاء على العديد من المشاكل التي تواجهه , والتحليل بواسطة النسب المالية يعتبر من أهم العوامل التي تساعد المحللين الماليين في إعطاء نظرة شاملة حول أداء المؤسسات المراد تقييمها من ناحية ربحيتها , ونشاطها , مردوديتها وسيولتها فمن هذا المنطلق يمكن لهذه المؤسسات البقاء والاستمرار في المنافسة من عدمها أو مواجهة الإخطار التي قد تكون قاسية بالنسبة لها .

هذا الفصل بمثابة نقطة البداية التي ستسير عليها دراستنا هذه، سنحاول فيه إلقاء نظرة وجيزة عن محتوى الدراسة من جانب نظري بالاعتماد على دراسات سابقة حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بكل من نسب السيولة والأداء المالي، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد خصصناه للأدبيات التطبيقية والتي هي عبارة عن بحوث ودراسات سبقنا بها باحثون مختصون في المجال الاقتصادي والمالي، وعليه سنحاول ختام هذا الفصل بمطلب نتعرض فيه إلى أهم الفروق والتشابهات التي كانت بين دراستنا والدراسات السابقة

النسب المالية:

تعتبر النسب المالية اداة من ادوات التحليل المالي الاكثر استخداما، وتستخدم هذه النسب لتحديد العلاقة بين بندين او اكثر من بنود القوائم المالية للوصول الى دلالة ذات معنى اذا استطاع المحلل المالي من تفسيرها، فإدارة الشركة تستخدم هذه النسب لتقييم اداءها في نهاية الفترة، وكذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمقرضين فمن خلالها يمكن معرفة ان كان بمقدور الشركة من سداد القرض المستحق في الاجل القصير او الطويل، وكذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمستثمر لتقدير قيمة العوائد المتوقعة على الاستثمار، وتقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار.

انواع النسب المالية:

1. نسب السيولة
2. نسب النشاط (معدلات الدوران)
3. نسب الربحية
4. نسب المديونية
5. نسب الاستثمار (السوق)

1 نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في موعد الاستحقاق، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة من سداد ديونها، وهذا الجدول يوضح نسب السيولة المستخدمة مع شروحات عليها:

نسب السيولة

نسب السيولة	المعادلة	الشرح
نسبة التداول	$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشرا ايجابيا على قدرة السداد في الاجل القصير.
نسبة التداول السريعة	$\frac{\text{الاصول المتداولة-المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها الى نقدية (الاسرع سيولة)، بحيث تستبعد المخزون لبطيء تحوله الى نقدية، وكذلك تستبعد المصروفات المدفوعة مقدما.
نسبة النقدية	$\frac{\text{الاصول المتداولة النقدية فقط}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها النقدية فقط، وذلك باستبعاد حسابات المدينون واوراق القبض والمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.

2 نسب النشاط (معدلات الدوران)

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الشركة في ادارة واستخدام الموجودات التي لديها (المخزون والمدينون) لتوليد المبيعات وتحقيق الربح.

نسب النشاط (معدلات الدوران)

الشرح	المعادلة	نسب النشاط
تقيس هذه النسبة عدد الايام اللازمة لتحصيل المبالغ من المبيعات الأجلة وحسابات المدينون	$\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون او المبيعات}}$	متوسط فترة التحصيل
تقيس مدى سرعة تحويل البضاعة الى نقدية عن طريق بيعها، وكلما زاد معدل الدوران دل ذلك على كفاءة ادارة المخزون وجودة البضاعة المباعة، وبقسمة عدد ايام السنة (365 يوم) على هذه النسبة سيظهر عدد الايام اللازمة لبيع المخزون.	$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}}$	معدل دوران المخزون
تقيس مدى كفاءة الادارة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الأجل، وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة ادارة التحصيل.	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المدينون}}$	معدل دوران المدينون
تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ادارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها من الاصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات، فاذا زادت دلت على كفاءة الادارة في استخدام اصولها لتوليد المبيعات.	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط اجمالي الاصول الثابتة}}$	معدل دوران الاصول الثابتة
تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ادارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها في الاصول لتوليد المبيعات، فاذا زادت دلت على كفاءة الادارة في استخدام اصولها لتوليد المبيعات.	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط اجمالي الاصول}}$	معدل دوران الاصول

ملاحظات:

1 متوسط رصيد المخزون = مخزون اول المدة + مخزون آخر المدة

2 متوسط رصيد المدينون = (المدينون اول المدة + المدينون آخر المدة) / 2

3 متوسط رصيد الاصول = (مجموع الاصول اول المدة + مجموع الاصول آخر المدة) / 2

3 نسب الربحية

تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على تحقيق الارباح، والتعرف على العائد المتوقع على اموالهم المستثمرة في المشروع.

نسب الربحية

الشرح	المعادلة	نسب الربحية
تشير هذه النسبة الى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دولار بيع	<u>مجمل الربح</u> صافي المبيعات	هامش الربح
تشير هذه النسبة الى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دولار بيع بعد خصم المصروفات التشغيلية	<u>صافي الربح</u> صافي المبيعات	نسبة صافي الربح الى المبيعات
يقيس مدى مساهمة الاصول المستثمرة في تحقيق الربح، وتستخدم هذه النسبة لمقارنة الربحية بين الشركات باختلاف احجامها لان هذه النسبة لاتتأثر بحجم الشركة .	<u>صافي الربح</u> متوسط رصيد الاصول	العائد على الاستثمار
تقيس صافي ربح الشركة على استثمارات المساهمين.	<u>صافي الربح</u> متوسط حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية

4- نسب المديونية

تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل اصولها واستثماراتها، ومعرفة اي مصادر التمويل التي استعانت بها الشركة في تمويل اصولها هل هي من مصادر داخلية من الملاك ام من مصادر خارجية من الغير (ديون وقروض).

نسب المديونية

الشرح	المعادلة	نسب المديونية
تشير هذه النسبة الى مدى مساهمة الديون قصيرة الاجل وطويلة الاجل في تمويل اصولها، فاذا زادت دلت على ان الشركة تعتمد على الديون في تمويل اصولها.	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$	نسبة الديون الى الاصول
تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد الشركة على ديون الغير بالمقارنة مع حقوق المساهمين والملاك، وكلما زادت هذه النسبة دلت على ان الشركة تعتمد على ديون الغير اكثر من اعتمادها على مساهمات الملاك في تمويل احتياجاتها.	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{صافي حقوق الملكية}}$	نسبة الديون الى حقوق الملكية

5- نسب الاستثمار (السوق)

يستخدم المستثمرين الذين يرغبون بشراء الاسهم وتحقيق الارباح هذه النسب لاتخاذ القرارات بشأن الاستثمار من عدمه، فهذه النسب تقيس نصيب السهم من الارباح ومن حقوق المساهمين (حصة الاسهم العادية).

نسب الاستثمار (السوق)

الشرح	المعادلة	نسب الاستثمار
تشير الى ما يحققه السهم العادي من الارباح المحققة.	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط عدد الاسهم}}$	نصيب السهم من الارباح المحققة
تشير الى ما يحققه السهم العادي من الارباح الموزعة.	$\frac{\text{الارباح الموزعة}}{\text{متوسط عدد الاسهم}}$	نصيب السهم من الارباح الموزعة
تشير هذه النسبة الى قيمة التوزيعات النقدية الذي سيحصل عليها المستثمر من ارباح الاسهم	$\frac{\text{الارباح الموزعة}}{\text{صافي الارباح المتحققة}}$	نسبة التوزيعات النقدية

و نحن في دراستنا الحالية سوف نقوم بالتطرق إلى نسب السيولة و نسب الربحية فقط و محاولة إظهار العلاقة ما بين النسب المذكورة .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لنسب السيولة والأداء المالي

إن التحليل المالي يقوم على مجموعة من النسب المالية التي يمكن للمحلل المالي أن يستفيد منها في دراسة و متابعة أداء المؤسسة المالي ومن بين النسب المالية نجد نسب السيولة، فما هو مفهوم كل من نسب السيولة والأداء المالي؟ وما هي العلاقة التي يمكن أن تربط بينهما؟

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لنسب السيولة

سننتظر في هذا المبحث إلى أهم النسب في التحليل المالي والتي تعطي دلالات هامة للمحلل المالي وهي نسب السيولة بأنواعها: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة النقدية

الفرع الأول: مفهوم نسب السيولة

تعرف نسب السيولة على أنها:

-هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر.

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للشركة في المدى القصير، أي مقدرة الشركة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون المطلوبات المتداولة مغطاة بموجودات يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة، لذلك إن عدم وجود سيولة كافية لدى الشركة يؤدي إلى زيادة مخاطرها المالية، فضلا من عدم إمكانيتها من الحصول على التمويل إلا بشروط قاسية، لذلك فإن المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى للتمويل قصير الأجل تعول كثيرا على نسب السيولة، إلا أن احتفاظ الشركة بسيولة عالية يفوت عليها فرصة العوائد المحتملة من توظيف السيولة الفائضة في استثمارات ذات عائد معين. 2

تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تحليل وتقسيم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية ومن الجدير بالملاحظة أنه يجب دفع الالتزامات الجارية من الأصول النقدية وشبه النقدية للاستثمارات المؤقتة، وكذلك من التدفق العادي للنقدية الناتج من المبيعات النقدية وتحصيل الذمم. وعلى ذلك يكون من الضروري على إدارة المشروع الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة ذلك أن تحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي إلى نقدية يتطلب فترة زمنية. 1 هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب السيولة، حيث من أشهر النسب المستخدمة نسبة التداول وهي النسبة المستخدمة في الدراسة والتي تعبر عن عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وتشير زيادة هذه

النسب إلى مقدرة الشركات على سداد التزاماته ، أما إذا كانت الأصول المتداولة أقل بكثير من الخصوم المتداولة فإن هذا يبين أن هذه الشركة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها ، هذه النسبة مثل الأخرى ليست ذات دلالة للمستفيد منها على مستوى المشروع وإنما تؤخذ مقارنة مع المشاريع المماثلة في حيث النشاط

الفرع الثاني :أنواع نسب السيولة

لقياس نسب السيولة يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي :

1 . نسبة التداول (السيولة الهامة) :

تحسب نسبة التداول بتقسيم الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وتقيس قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال الموجودات المتداولة. إن انخفاض النسبة يدل على صعوبة دفع الشركة لالتزاماتها، في حين يشير ارتفاع النسبة إلى تضحية الشركة بالعوائد بسبب تقييدها لرأسمال كبير في الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول (نسبة السيولة العامة) = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

الأصول المتداولة: تستعملها المؤسسة في دورة واحدة ونجد:

قيم الاستغلال أو المخزونات: نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى السيولة فان المخزونات تأتي في المركز الأول للأصول المتداولة؛

قيم غير جاهزة أو القيم القابلة للتحقيق: وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير من زبائن، سندات التوظيف وسندات المساهمة التي لا تتجاوز مدة استثماراتها السنة

قيم جاهزة أو سائلة: هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، الحساب الجاري البريدي والبنكي

أما في ما يخص **الخصوم المتداولة:** فتتمثل في الديون قصيرة الأجل التي على المنشأة ك: الحسابات الدائنة، أوراق الدفع، الضرائب المستحق، الأرباح المعلن عن توزيعها، القروض قصيرة الأجل

هي كل أصل تتوقع المؤسسة انجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية أو هي النقدية وما يعادل النقدية من أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها لقيود.

تعتبر نسبة التداول المؤشر الرئيسي والأمثل للتنبؤ بمدى تغطية مطالبات الدائنين على المدى القصير بوجودات يتوقع تحويلها إلى نقد وبسرعة معقولة، ولذلك فهي الطريقة الأكثر استخداماً لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

فإذا كانت نتيجة نسبة التداول أكبر من واحد صحيح، فإن ذلك يعني أن الموجودات المتداولة تزيد من المطلوبات المتداولة أي أن هناك هامش أمان يغطي تلك الالتزامات المالية قصيرة الأجل، كما أن النسبة العالية تدل على أن سيولة المنشأة عالية ومقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل تعتبر أيضاً كبيرة. وهكذا كلما كانت نسبة التداول عالية كان ذلك أفضل.

إن نسبة التداول تعتبر مقياساً جيداً لسيولة الشركة، حيث أنها تأخذ في الحسبان جميع الموجودات المتداولة، إلا أن هذه الموجودات تختلف في درجة سيولتها، فالنقدية تعتبر سيولة جاهزة في حين يكون المخزون السلعي أقل سيولة من النقدية، بسبب كون الثانية تحتاج إلى وقت أطول لتحويلها إلى ذمم مدينة ثم إلى سيولة جاهزة، وهكذا عند استخدام نسبة التداول نجد أنها لا تفرق بين السيولة الجاهزة وغير الجاهزة، مثل المخزون والأوراق النقدية والذمم، لذلك يمكن النظر إلى نسبة التداول على أنها مقياس كمي وليس نوعي

2- نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة سيولة الشركة قصيرة الأجل بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها وهي المخزون، أي تحسب من تقسيم الموجودات المتداولة مطروحا منها المخزون على المطلوبات المتداولة. وأن القيمة المقبولة المنسبة هي مرة واحدة وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ملاحظة: نلاحظ أنه تم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة وذلك ليس لعدم أهميته وإنما بسبب بطئ تحويله إلى نقدية أو بسبب عدم التأكد من بيعه.

3-نسبة النقدية (نسبة السيولة الجاهزة):

وتعتبر هذه النسبة مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها النقدية قصيرة الأجل في لحظة معينة، وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المنشأة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقاتها بالتزامات المنشأة قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

أو بعلاقة أخرى:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تتحصر هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالمدى القصير بمتطلباتها المتداولة من النقد لديها فقط وليس النقد وما يمكن تحويله من الموجودات إلى نقد بسرعة. فكلما كانت النسبة مرتفعة فهذا يعد مؤشر إيجابي عن سيولة المؤسسة لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي وذلك بسبب ارتفاع الطلب. و اعتمادها سياسة البيع النقدي ولذلك يكون عنصر المدينين منخفض أيضا وكذلك الأمر قد تكون الخصوم المتداولة منخفضة بسبب اعتماد سياسة الشراء النقدي للسلع والخدمات.

المطلب الثاني : مدخل للأداء المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم الأساسية لتقييم الأداء المالي وكيفية قياسه عن طريق أهم المؤشرات المستعملة في المجال المالي ألا وهي المردودية بنوعيتها المردودية الاقتصادية والمردودية المالية وكذا أثر الرافعة المالية.

الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي

رغم الدراسات العديدة التي أجريت حول موضوع الأداء، إلا أن الكتاب في هذا المجال لم يتوصلوا إلى إجماع حول مفهوم محدد له نظرا لتعدد اتجاهاتهم واختلاف الأهداف المتوخاة من دراساتهم

ويمكن حصر الأداء في:

تحقيق للأهداف في الوقت المحدد

تحقيق أفضل من حيث التكلفة

تحقيق الربحية اليوم وغدا

النمو مريح

الفرع الثاني : مفهوم تقييم الأداء المالي

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقلص حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحددة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة يمكن تعريفه على أنه " تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات

النتائج، الجداول الملحقمة . ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة

ويعرف أيضا : على أنه قياس أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

العوامل المؤثرة في المردودية المالية

-أثر السياسات المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة

-مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح

مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة

وهذا ما يؤدي بنا إلى ضرورة تحليل المردودية الاقتصادية، والمالية وأثر الرافعة المالية، كإحدى أهم المعايير المستخدمة في قياس الأداء المالي

الفرع الثالث : قياس الأداء المالي وأهدافه

1- قياس الأداء المالي

يعد مصطلح المردودية من المصطلحات الأكثر استعمالا في الميدان المالي، ولقد تباينت وجهات النظر في تفسير مدلوله وذلك لاختلاف الأنظمة الاقتصادية من جهة واختلاف العناصر المأخوذة بعين الاعتبار في حساب المردودية من جهة أخرى، لهذا سوف نحاول سرد أهم تعريف وارد عن المردودية.

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة والعمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وهي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فقياسها يسمح للمسيرين بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين للمردودية

1- المردودية الاقتصادية

تقيس المردودية الاقتصادية فعالية وسائل الانتاج المستخدمة في إطار نشاطها، وتمثل تلك الوسائل - التي تسمى أيضا الأصل الاقتصادي - في استثمار الاستغلال والاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال، ويقارن هذا الأصل بنتيجة الاستغلال

وتعرف أيضا على أنها : قدرة الأصل الاقتصادي على إفراز فائض يضمن مكافأة مؤجري الأموال (المساهمين والمقرضين) حيث يهتم المحلل المالي أولا بمردودية الأصل الاقتصادي والتي تقاس بنسبة نتيجة الاستغلال إلى الأصل الاقتصادي.

ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة على الأرباح / الأصل الاقتصادي

تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

2- المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية حيث تؤخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية ويمكن حساب مردودية الاموال الخاصة بالعلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة

إجمالاً يمكن القول بأن كل من المردودية الاقتصادية أو المالية هي مردودية محاسبية، ذلك أن حسابها يعتمد على معطيات محاسبية فعند استعمال كلا المردوديتين لغرض المقارنة بين عدة مؤسسات، فإنه لا بد أن تكون هذه المؤسسات لها نفس طبيعة النشاط.

أثر الرافعة المالية

من جل الوقوف على كيفية تأثير كل من المردودية الاقتصادية والمديونية على المردودية المالية، فإننا نعلم إلى التطرق بدراسة تحليلية لأثر الرافعة المالي، وفي ما يلي سنقدم بعض التعاريف للرافعة المالية التعريف الأول: يقيس أثر الرافعة المالية الأثر الإيجابي أو السلبي للاستدانة على المردودية المالية، وهذا بمقارنة تكلفة الاستدانة بمعدل المردودية الاقتصادية؛ -أثر الرافعة المالية هو تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على مردودية أموالها الخاصة ويسمح أثر الرافعة بتقسيم أثر الاستدانة (سلي أو إيجابي) على مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية).

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن تعبير الرافعة المالية، يشير إلى التأثير الممارس من طرف المديونية على مردودية الأموال الخاصة وبالتالي يتناول أثر الرافعة المالية العلاقة بين المردودية المالية وهيكل رأس المال المؤسسة وإمكانية الرفع من

مردودية الأموال الخاصة نتيجة استخدام الديون في هيكل رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المردودية الاقتصادية المحقق من قبل المؤسسة.

وتعتبر المردودية الاقتصادية على مدى الأداء الاقتصادي للمؤسسة بينما تعكس صيغة أثر الرافعة المالية مدى الأداء المالي لها، وبالتالي فإن المردودية المالية هي نتيجة الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة.

إذ يمكننا تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين

ويقاس أثر الرافعة المالية بالعلاقة التالية

أثر الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

الفرع الرابع : أهداف تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى:

الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية.

الكشف على مواضيع الخلل والضعف في نشاط المؤسسة مع بيان مسبباتها ووضع الحلول اللازمة لتصحيحها.

تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة من خلال قياس إنتاجية كل قسم وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا.

الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل.

تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل مؤسسة على حده

المطلب الثالث : نسب السيولة كأداة لتقييم الأداء المالي

نحاول في هذا المطلب إيجاد علاقة بين متغيرات الدراسة من الناحية النظرية لأجل إسقاطها على الجانب التطبيقي في الفصل الثاني.

الفرع الأول : علاقة نسب السيولة بتقييم الأداء المالي

يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة و ديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها . كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل فعاليتها الجارية من خلال

وقوفها على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أو معرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تواجه ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل

الفرع الثاني : أهمية نسب السيولة في تقييم الأداء المالي

إن النتائج المتحصلة عليها من جراء حساب نسب السيولة يساعد أي مؤسسة على تقييم أدائها المالي وبشكل فعال لذلك فإن أهمية نسب السيولة تتمثل في:

- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيها، فالمتعاملين تضمن لهم السيولة تسديد حقوقهم لقاء الخدمات التي قدموها للمؤسسة، والمقرضين تضمن لهم تسديد أقساط الدين والفوائد.

- الوفاء بالالتزامات عند حلول تواريخ استحقاقها وتفادي خطر الإفلاس.

- مواجهة متطلبات دورة الاستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين، دفع الضرائب والرسوم، شراء المواد اللوازم.

- مواجهة الانحرافات غير المنتظرة في التدفقات النقدية.

- مواجهة الأزمات عند وقوعها.

- إمكانية الحصول على خصومات مالية من الموردين لقاء تعجيل الدفع.

مما سبق ذكره يتبين أن الغاية من نسب السيولة هي هدف مالي أساسي تسعى المؤسسة لتحقيقه

الفصل الثاني

تحليل العلاقة للسيولة المالية و المردودية المالية في الشركات الصغيرة و المتوسطة في سوريا

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع أهمية نسب السيولة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، وعليه سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة سورية ذات نشاطات تجارية و صناعية من خلال تأثير نسب السيولة على الأداء المالي، معتمدين في هذه الدراسة على الأساليب والبرامج الإحصائية التي بالإمكان أن تعطينا نموذجاً يدرس لنا العلاقة بين المتغير التابع الأداء المالي والمتغير المستقل نسب السيولة.

ومن خلال دراسة مجموعة من المؤشرات التي تم الاعتماد عليها بغية الوصول إلى مكانة مرموقة بين المؤسسات من حيث القدرة التنافسية، الاستقرار المالي، وتحقيق أرباح معتبرة.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول سيكون بمثابة الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فيتضمن تفسيراً لنتائج التحليل.

المبحث الأول: تقديم المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المبحث التركيز على كيفية اختيار عينة الدراسة، ويتم تقسيم المبحث إلى مطلبين الأول يتم فيه استعراض مجتمع وعينة الدراسة أما الثاني فسيحتوي على الحدود المكانية والزمنية التي قامت عليها الدراسة.

المطلب الأول: عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة

من أجل إسقاط الجانب النظري، اخترنا 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات نشاط تجاري و صناعي لدراسة أهمية نسب السيولة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، حيث سنتطرق إلى تعريف بسيط عن المؤسسة محل الدراسة وأهم الأدوات المستخدمة في الدراسة ثم تحليل وتفسير مختلف النتائج المتحصل عليها.

الفرع الأول: نظرة وجيزة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوريا

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم.

وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام وأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطويره كما أن عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على متغيرات مالية (كمية) تمثلت في ست نسب مالية، ثلاث نسب خاصة بالسيولة والثلاثة الأخرى خاصة بمؤشرات الأداء المالي.

عينة الدراسة: شملت عينة الدراسة من 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات نشاط تجاري و صناعي ، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية البحث المتمثلة في أهمية نسب السيولة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوريا .

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على متغيرين مستقل وتابع، حيث يتمثلان في:

المتغير المستقل: ويتمثل في نسب السيولة (نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية).

المتغير التابع: ويتمثل في مؤشرات الأداء المالي (المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، أثر الرافعة المالية.

والجدول الموالي يوضح باختصار النسب المالية.

جدول يوضح متغيرات الدراسة (نسب السيولة ، مؤشرات الأداء المالي)

التصنيف	النسبة
نسب السيولة	نسبة التداول = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل
	نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزونات / الديون قصيرة الأجل
	نسبة النقدية = النقدية وشبه النقدية / الديون قصيرة الأجل
مؤشرات الأداء المالي	المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
	المردودية الاقتصادية = النتيجة بعد الضريبة / الأصل الاقتصادي
	أثر الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على ما جاء في الجزء النظري الجدول رقم /1/

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول: الأدوات والأساليب المستعملة في الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف البحث ولتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص بالظاهرة المدروسة وهي تأثير نسب السيولة على الأداء المالي على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلاستعانة بالدراسات السابقة، وبتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد باستعمال البرنامج الحسائي Excel 2010 لمعرفة المتغيرات أو العوامل المستقلة على متغيرات الدراسة التابعة.

الفرع الثاني : تحليل النتائج من الجانب المالي وفقا لعينة الدراسة

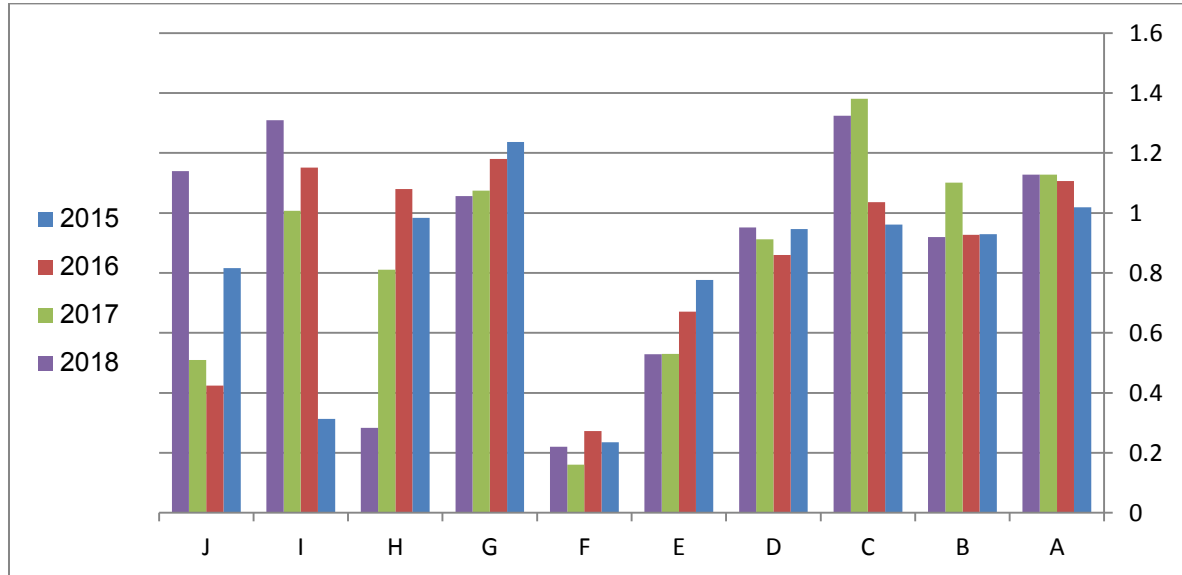
تحليل نتائج ل 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات نشاط تجاري و صناعي , لأربع سنوات (2015-2016-2017-2018) مقارنة نسب السيولة (نسبة التداول ،نسبة السيولة السريعة ،نسبة النقدية) ومؤشرات الأداء المالي (المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، اثر الرافعة المالية) بواسطة البرنامج الحسائي Excel 2010

وفيما يلي سنحاول استعراض نسب التداول للمؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

يوضح نسبة التداول ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2018-2015				
2018	2017	2016	2015	
1.127466998	1.127395596	1.106061016	1.018528449	A
0.919420919	1.101029653	0.927209683	0.929002613	B
1.324299559	1.380881822	1.036055346	0.960977589	C
0.951244989	0.912027508	0.85917807	0.945818323	D
0.529234765	0.529396059	0.670537147	0.776515201	E
0.219650273	0.159933066	0.272703278	0.234832107	F
1.056378481	1.074679632	1.180031999	1.236321242	G
0.283674476	0.81059228	1.079481558	0.983504603	H
1.309619844	1.007289694	1.150827299	0.313336659	I
1.139052091	0.509249898	0.423978661	0.816159316	J

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية ل 10 مؤسسات الجدول رقم /2/

الشكل يوضح تطور نسبة التداول ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2018-2015



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Excel 2010. الشكل رقم /2/

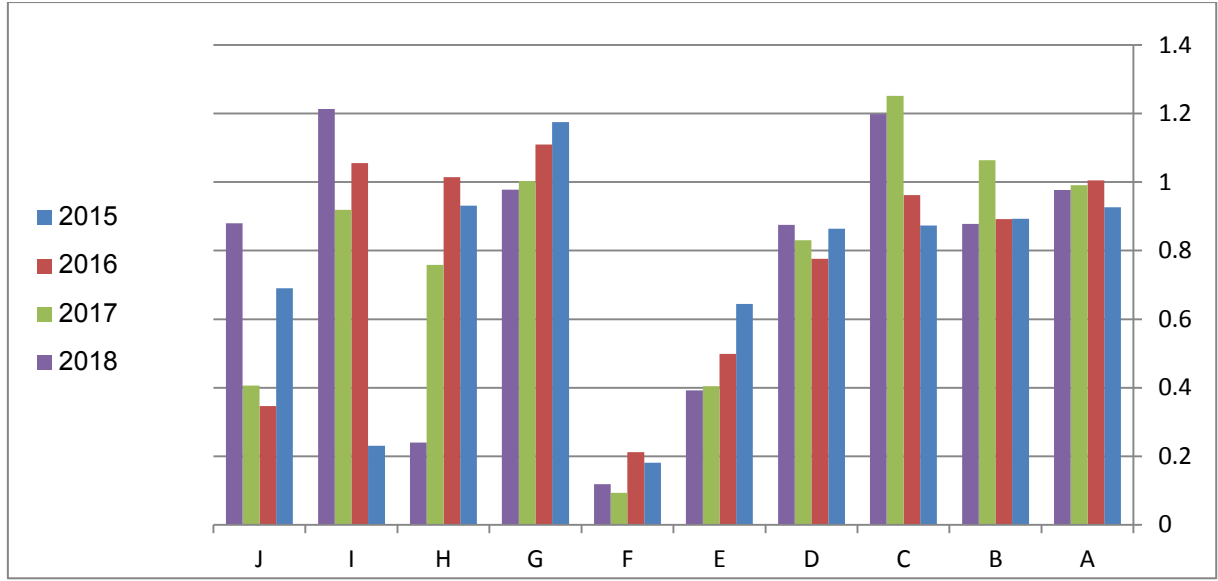
التحليل: في الشكل المدون أعلاه والذي يوضح تطور نسبة التداول ل 10 مؤسسات خلال أربع سنوات (2018-2015) نلاحظ أن المؤسسات A ، B ، C ، D ، G ، H ، I و J قادرة على تغطية التزاماتها المتداولة بموجوداتها المتداولة وبالأخص المؤسسة C بنسب كبيرة من بين باقي مؤسسات الدراسة، حيث استطاعت تغطية التزاماتها المتداولة بموجوداتها المتداولة، في حين يشير ارتفاع النسبة إلى تضحية المؤسسة بالعوائد بسبب تقييدها لرأسمال كبير في الموجودات المتداولة، أي كلما كانت لدى المنشأة سيولة عالية كلما كان لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء، الموردين..... الخ.

كما أن انخفاض نسبة المؤسسات E.F دلالة على أن هذه المؤسسات تعاني من صعوبة في دفع التزاماتها تجاه مستحقيها.

وفيما يلي سنحاول استعراض نسبة السيولة السريعة للمؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

يوضح نسبة السيولة السريعة ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2018-2015				
2018	2017	2016	2015	
0.97705462	0.990733666	1.005450226	0.926470648	A
0.877933787	1.063625356	0.892052679	0.892778964	B
1.198328461	1.25147784	0.96225237	0.873620283	C
0.875070945	0.830455171	0.776369576	0.863881987	D
0.391985105	0.40462364	0.498966284	0.644270856	E
0.118714579	0.09312043	0.211564456	0.181103333	F
0.978084769	1.002913885	1.109711759	1.174682752	G
0.240165527	0.758381079	1.014133917	0.930953521	H
1.213650623	0.919320728	1.055615034	0.230884137	I
0.880101269	0.406593937	0.346323493	0.690018238	J

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية ل 10 مؤسسات الجدول رقم /3/



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Excel 2010. الشكل رقم /3/

التحليل: نلاحظ من خلال التمثيل البياني الذي يوضح تطور نسبة السيولة السريعة لـ 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة خلال أربع سنوات ، أن نسبة السيولة السريعة لسنة 2017 و 2018 ، كانت أعلى قيمة بـ 1.21 و 1.25 على التوالي ، حيث حققتها المؤسسة J C على التوالي و هذا راجع إلى أن المؤسسة لها القدرة أكبر من مثيلاتها في القطاع على مواجهة التزاماتها المالية في المدى القصير بالاعتماد على الأصول المتداولة من دون المخزون ، في حين كانت أقل قيمة 0.093 حققتها المؤسسة F عام 2017

وفي ما يخص سنة 2015 . و 2016 فقد بلغت أعلى نسبة ما يقارب 1.1% 1.17% من نفس المؤسسة G وهذا راجع إلى أنها تمتاز بقدر عال من الأصول المتداولة التي غطت خصومها المتداولة ، بينما كانت أقل قيمة في عام 2016 والتي حققتها المؤسسة F بنسبة 0.18% كانت أقل قيمة في سنة 2015 بـ 0.21 من نفس المؤسسة

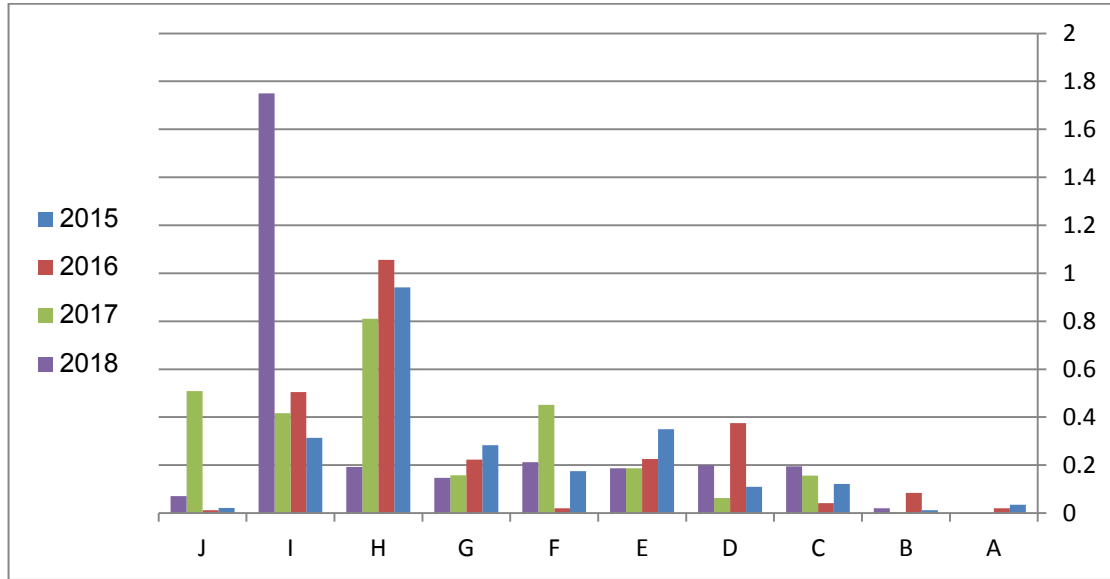
وفيما يلي سنحاول استعراض نسبة النقدية للمؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح نسبة النقدية مؤسسات خلال الفترة 2015-2018 :

يوضح نسبة النقدية ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2015-2018				
2018	2017	2016	2015	
0.00020208	0.000762132	0.019706592	0.034780238	A
0.020165186	0.004406244	0.084481349	0.012163487	B
0.194868985	0.156261155	0.041580943	0.122379224	C
0.200415592	0.06370282	0.375488075	0.110069386	D
0.187133996	0.18729529	0.225347553	0.350243948	E
0.212581671	0.451092863	0.020912323	0.174920634	F
0.146515375	0.157278938	0.223829831	0.282912313	G
0.192897406	0.81059228	1.056502684	0.941226494	H
1.749598752	0.416224832	0.505320413	0.313336659	I
0.070779789	0.509249898	0.011982186	0.022240779	J

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية ل 10 مؤسسات الجدول رقم /4/

يوضح تطور نسبة النقدية ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2015-2018:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Excel 2010. الشكل رقم /4/

التحليل :

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة النقدية لسنة قد بلغت أكبر قيمة مرتفعة سنة 2018 للشركة I ب 1.75، هذا يعني أن قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المادية باستخدام النقدية المتوفرة أفضل من مثيلاتها في القطاع.

وقد سجلت أدنى قيمة قدرت ب قيمة 0 تقريبا للشركة A في عام 2018 ، و 2018 وهذا راجع إلى أن المؤسسات التي تتميز بقيمة منخفضة لا تستطيع سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

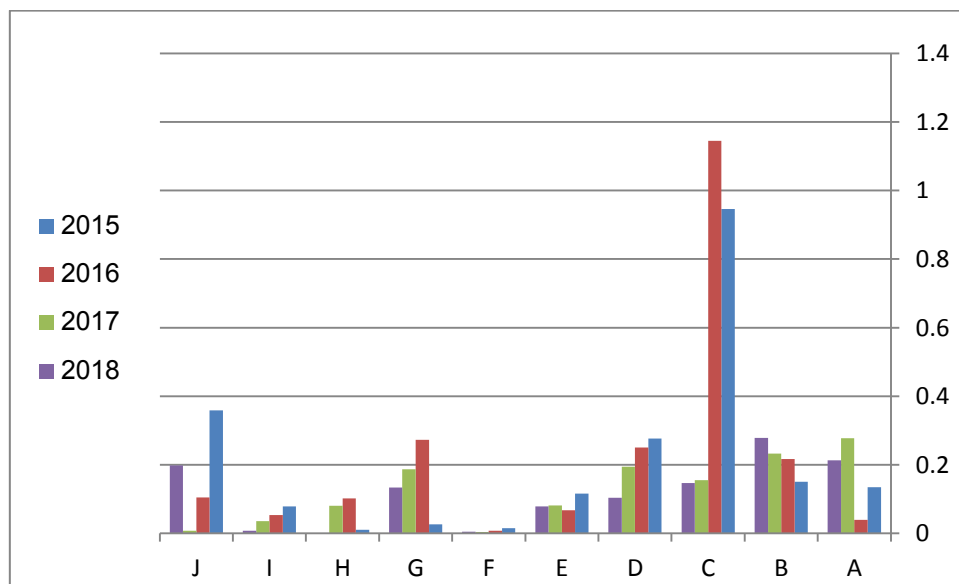
وجميع هذه النسب (نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية) كلما كانت أعلى دلى على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل والعكس إذا انخفضت.

وفيما يلي سنحاول استعراض تطور المردودية المالية للمؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

يوضح تطور المردودية المالية ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2015-2018				
2018	2017	2016	2015	
0.212585712	0.277652768	0.038988647	0.134668499	A
0.278181757	0.232905209	0.217017696	0.149955916	B
0.146985938	0.154563974	1.14516236	0.945900984	C
0.103998393	0.194037689	0.250188135	0.276569504	D
0.077978301	0.080751442	0.067374584	0.116054465	E
0.004997434	0.004037348	0.007065656	0.015007243	F
0.133721383	0.18665261	0.272592044	0.026261825	G
0.000647748	0.080476151	0.101973244	0.010416493	H
0.007777087	0.035810152	0.052891729	0.078411356	I
0.198254558	0.007012847	0.104574331	0.359005974	J

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية ل 10 مؤسسات الجدول رقم /5/

الشكل يوضح تطور المردودية المالية ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel2007 الشكل رقم /5/

التحليل: من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن المردودية المالية خلال السنوات الأربع كانت متقاربة نوعا ما ، حيث كانت أكبر نسبة سنة 2016 و 2015 .هي 1.145 و 0.946 على التوالي حققتها المؤسسة C ، وهذا راجع إلى العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة والمساهمين .

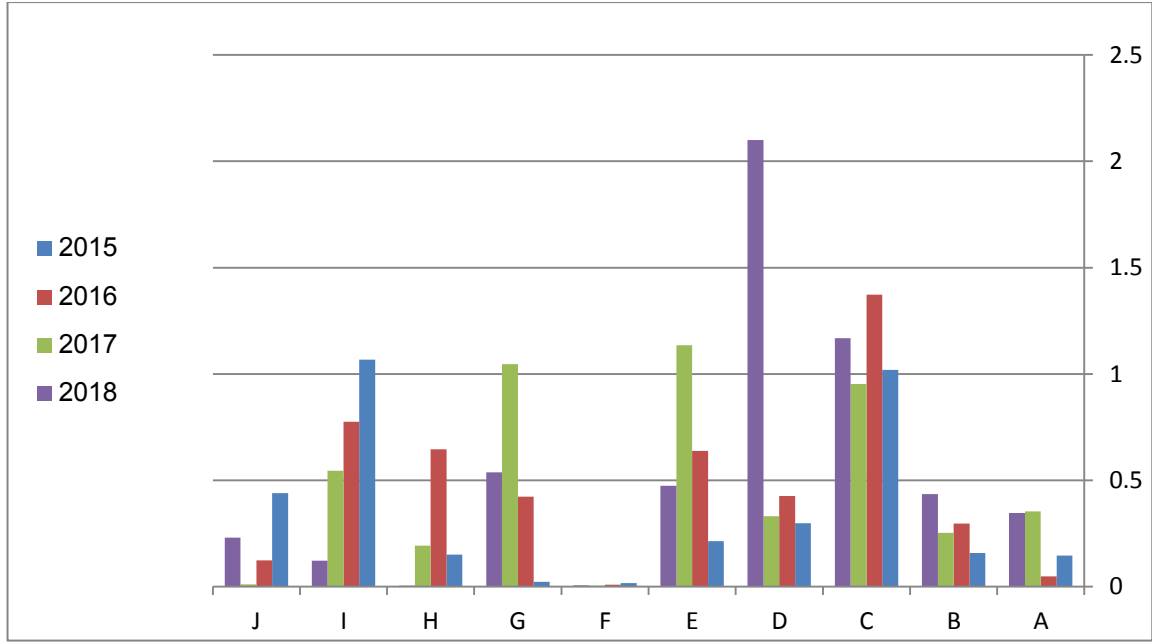
في حين شهدت المؤسسة F أدنى قيمة ب 0.004 سنة 2017 . ، و 0.0049 سنة 2018 ، ومن خلال هذا التحليل يتبين أن الأموال الخاصة لا تساهم في زيادة النتيجة الصافية، وبالتالي اعتماد المؤسسات على الديون .

وفيما يلي سنحاول استعراض تطور المردودية الاقتصادية للمؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح تطور المردودية الاقتصادية ل 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة خلال الفترة

يوضح تطور المردودية الاقتصادية ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2018-2015				
2018	2017	2016	2015	
0.346190383	0.353891471	0.047829457	0.145597631	A
0.43440276	0.252942736	0.29700405	0.158264741	B
1.1683344	0.953145405	1.372490727	1.018609527	C
2.100735545	0.331032501	0.426277645	0.298265449	D
0.47422457	1.13473763	0.639034524	0.214288343	E
0.00615832	0.004549957	0.008621293	0.016045992	F
0.53748008	1.046896193	0.42240616	0.023267353	G
0.004107064	0.192571965	0.645649863	0.151013241	H
0.122447552	0.544326087	0.775993305	1.06675689	I
0.230834083	0.010891948	0.124166761	0.439416952	J

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية ل 10 مؤسسات الجدول رقم /6/



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel2007 الشكل رقم /6/

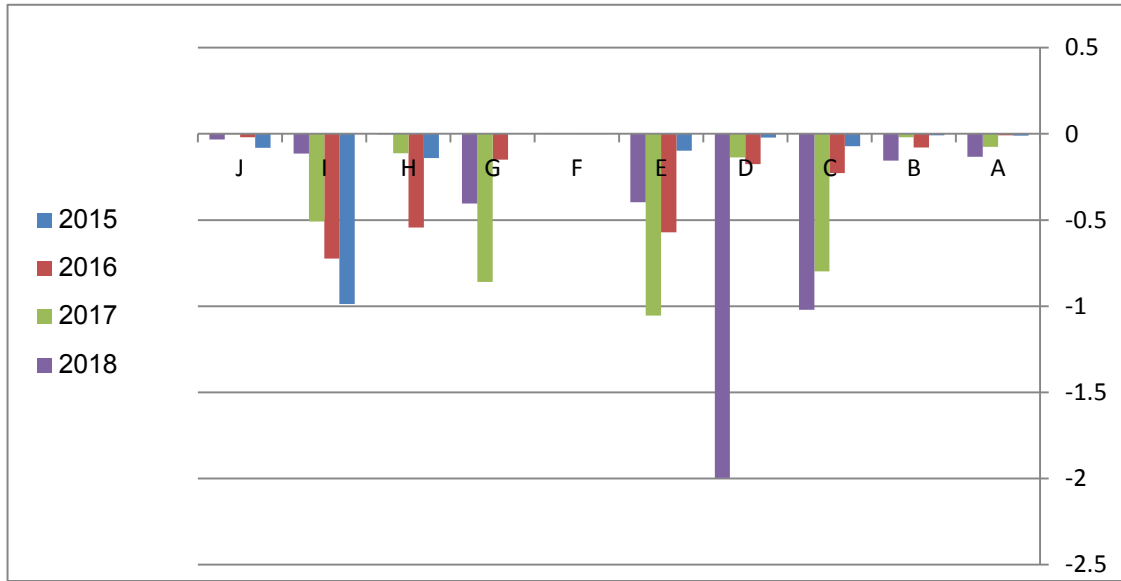
التحليل: تعبر نسبة المردودية الاقتصادية عن مساهمة تكوين نتيجة الاستغلال فمن خلال الشكل الذي يمثل تطور نسبة المردودية الاقتصادية لعينة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السورية العاملة في قطاع الصناعي و التجاري خلال أربع سنوات 2015-2016-2017-2018 حيث نلاحظ وجود اختلاف في نسب المردودية الاقتصادية المحققة من طرف المؤسسات خلال سنوات الدراسة، إذ سجلت المؤسسة D سنة 2018 قيمة 2.1، سجلت المؤسسة C سنة 2016 بقيمة 1.37 أعلى نسبة مردودية اقتصادية، ويدل هذا على قدرة نشاط هاتين المؤسستين على توليد فوائد من خلال استعمال أصولها الاقتصادية في دورة الاستغلال .

وفيما يلي سنحاول استعراض تطور أثر الرافعة المالية للمؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح تطور الرافعة المالية ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2015-2018				
2018	2017	2016	2015	
-0.133604671	-0.076238702	-0.00884081	-0.010929131	A
-0.156221003	-0.020037528	-0.079986353	-0.008308825	B
-1.021348462	-0.798581431	-0.227328367	-0.072708543	C
-1.996737152	-0.136994813	-0.176089509	-0.021695945	D
-0.396246269	-1.053986189	-0.571659939	-0.098233878	E
-0.001160887	-0.000512609	-0.001555637	-0.00103875	F
-0.403758697	-0.860243583	-0.149814116	0.002994472	G
-0.003459316	-0.112095814	-0.543676619	-0.140596748	H
-0.114670465	-0.508515935	-0.723101576	-0.988345534	I
-0.032579524	-0.003879101	-0.019592429	-0.080410978	J

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية ل 10 مؤسسات الجدول رقم /7/

الشكل يوضح تطور أثر الرافعة المالية ل 10 مؤسسات خلال الفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel2010 الشكل رقم /7/

التحليل: يوضح أثر الرافعة المالية العلاقة بين المردودية المالية وهيكل رأس المال ، ويعبر أيضا عن نتيجة الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة ، من هذا الشكل نلاحظ أن هذه المؤسسات كان الأداء الاقتصادي فيها أكبر من الأداء المالي حيث شهدت معظم مؤسسات الدراسة انخفاضا حادا في أثر الرافعة المالية ، أي أن هذه المؤسسات كلما زاد حجم ديونها كلما تناقصت مردوديتها وهذا ما شهدته مؤسسات الدراسة في جميع سنوات الدراسة ي أن لجوء هذه المؤسسات إلى الاستدانة أمر مرغوب فيه وليس إجباري.

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في الفصل الثاني ، ومن أجل إسقاط الجانب النظري ، اخترنا 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات نشاط صناعي و تجاري لدراسة أهمية نسب السيولة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوريا ، فقد عالجنا في المبحث الأول التركيز على كيفية اختيار عينة الدراسة ، ويتم تقسيم المبحث إلى مطلبين الأول يتم فيه استعراض مجتمع وعينة الدراسة أما الثاني فسيحتوي على الحدود المكانية والزمنية التي قامت عليها الدراسة ، حيث نتطرق إلى تعريف بسيط عن المؤسسة محل الدراسة، وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطويره كما أن عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم ، وشملت عينة الدراسة من 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات نشاط تجاري و صناعي .

واعتمدنا في دراستنا على متغيرين الأول مستقل ويتمثل في نسب السيولة (نسبة التداول ، نسبة السيولة السريعة ، نسبة النقدية) ، والمتغير التابع ويتمثل في مؤشرات الأداء المالي (المردودية المالية ، المردودية الإقتصادية ، أثر الرافعة المالية)

فيما يخص المبحث الثاني حاولنا في هذا المبحث معرفة تأثير نسب السيولة على الأداء المالي، ومن أجل ذلك قسمنا أثر نسب السيولة على الأداء المالي في ثلاث متغيرات، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، وأثر الرافعة المالية، وفي ختام هذا الفصل حاولنا عرض ومناقشة النتائج الدراسة المتحصل عليها.

الدراسة العملية للنسب و الرسم البياني لشركة تجارية و شركة صناعية

الفصل سنقوم في هذا الفصل بتطبيق النسب المالية على شركتين أحدهما ذات طابع تجاري و الأخرى ذات طابع صناعي و سنحاول إيجاد الروابط المشتركة بين النسب و تحليل المعطيات و دلالاتها المالية

تفصيل الميزانية للشركة للصناعة X

2017-2018 2016-2017 2015-2016

التغير في الوزن النسبي	التغير في الوزن النسبي	التغير في الوزن النسبي	2018		2017		2016		2015		البيان
			الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	
%5.89-	%2.76-	%0.62	%64.46	73,172,518	%70.35	73,208,893	%73.11	81,703,418	%72.48	81,145,091	الموجودات المتداولة
%0.07	%1.88	%0.10	%8.60	9,761,751	%8.53	8,874,319	%6.65	7,432,000	%6.55	7,334,148	المخزون
%0.04-	%1.25-	%1.17-	%0.01	13,115	%0.05	49,490	%1.30	1,455,703	%2.48	2,770,905	النقدية
%2.39-	%1.98	%0.05	%26.30	29,858,250	%28.69	29,858,250	%26.72	29,858,250	%26.67	29,858,250	الموجودات الثابتة
%8.28	%0.78	%0.67-	%9.24	10,492,547	%0.96	1,000,000	%0.18	200,000	%0.85	947,028	الموجودات الأخرى
%0.00	%0.00	%0.00	%100.00	113,523,315	%100.00	104,067,143	%100.00	111,761,668	%100.00	111,950,369	إجمالي الموجودات
%5.23-	%3.70-	%5.07-	%57.17	64,899,920	%62.40	64,936,295	%66.09	73,868,816	%71.16	79,668,949	المطلوبات المتداولة
%6.26	%3.80	%3.94	%42.83	48,623,394	%36.57	38,056,814	%32.77	36,628,711	%28.84	32,281,420	المطلوبات الثابته
%1.03-	%0.10-	%1.13	%0.00	-	%1.03	1,074,033	%1.13	1,264,141	%0.00	-	المطلوبات الأخرى
%6.26	%3.80	%3.94	%42.83	48,623,394	%36.57	38,056,814	%32.77	36,628,711	%28.84	32,281,420	حقوق الملكية

إجمالي
المطلوبات و
حقوق
المساهمين

%0.00 %0.00 %0.00 %100.00 113,523,314 %100.00 104,067,142 %100.00 111,761,668 %100.00 111,950,369

تفصيل لقائمة الدخل

2017-2018 2017-2016 2015-2016

التغير في الوزن النسبي	التغير في الوزن النسبي	التغير في الوزن النسبي	2018		2017		2016		2015		بيان
			الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	
%0.00	%0.00	%0.00	%100.00	124,845,522	%100.00	115,961,970	%100.00	98,997,152	%100.00	88,742,290	صافي المبيعات
%0.73-	%5.96-	%0.59	%75.93	94,800,580	%76.67	88,907,080	%82.63	81,804,703	%82.04	72,805,080	تكاليف المبيعات
%0.73	%5.96	%0.59-	%24.07	30,044,942	%23.33	27,054,890	%17.37	17,192,449	%17.96	15,937,210	مجمّل الربح
%0.65-	%0.73	%0.40	%0.98	1,222,997	%1.63	1,890,050	%0.90	890,700	%0.50	445,550	الإيرادات الأخرى
%0.08	%6.69	%0.19-	%25.05	31,267,939	%24.96	28,944,940	%18.27	18,083,149	%18.46	16,382,760	إجمالي الإيرادات
%1.36	%0.30-	%1.75	%15.04	18,780,500	%13.69	15,870,560	%13.98	13,841,005	%12.23	10,850,970	المصاريف الإدارية والتسويقية
%0.44-	%0.68-	%1.51	%1.72	2,150,800	%2.16	2,507,800	%2.84	2,814,040	%1.33	1,184,500	المصاريف الأخرى

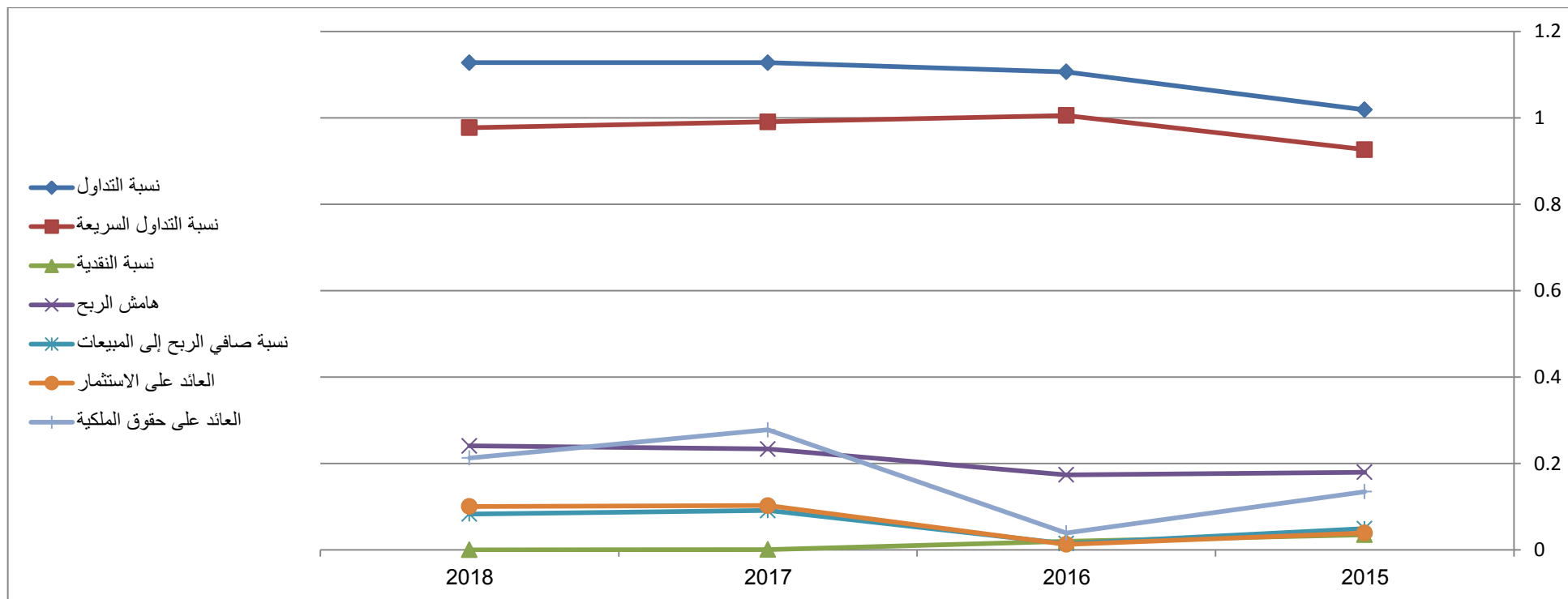
%0.92	%0.98-	%3.26	%16.77	20,931,300	%15.85	18,378,360	%16.82	16,655,045	%13.56	12,035,470	إجمالي المصاريف
%0.83-	%7.67	%3.46-	%8.28	10,336,639	%9.11	10,566,580	%1.44	1,428,104	%4.90	4,347,290	أرباح آخر المدة

الشركة الصناعية X

التفسير	2018	2017	2016	2015	قياسها كيفية	اسم النسبة		
يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الأعوام بشكل متزايد، والارتفاع هنا مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل حين استحقاقها، وانخفاض النسبة عن الواحد الصحيح غير مفضل. والاتجاه العام يتجه نحو الارتفاع والتحسين	1.127	1.127	1.106	1.019	الأصول المتداولة	نسبة التداول	1	نسب السيولة
					الخصوم المتداولة			
يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في عام 2016 ، والارتفاع هنا مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل حين استحقاقها بعد خصم المخزون، كما يلاحظ أن المخزون كان له تأثيراً مضملاً بعض الشيء.	0.977	0.991	1.005	0.926	الأصول المتداولة - المخزون	نسبة التداول السريعة	2	
يلاحظ انخفاض نسب النقدية تدريجياً حتى وصلت إلى الصفر تقريباً في عام 2018 وهذا يعني عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها خلال لحظة معينة	0.000	0.001	0.020	0.035	الخصوم المتداولة	النقدية	3	
					الخصوم المتداولة	نسبة النقدية		

يلاحظ أن الاتجاه العام الارتفاع في هذا المعدل وهذا الارتفاع مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على تحقيق هامش ربح لتغطية تكاليفها وزيادة أرباحها	0.241	0.233	0.174	0.180	مجمل الربح	هامش الربح	1	نسب الربحية
					صافي المبيعات			
يلاحظ أن الاتجاه العام الارتفاع في هذا المعدل وهذا الارتفاع مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على الرقابة للتكاليف، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة صافي الأرباح	0.083	0.091	0.014	0.049	صافي الربح	نسبة صافي الربح إلى المبيعات	2	
					صافي المبيعات			
يلاحظ أن الاتجاه العام الارتفاع في هذا المعدل حيث تضاعف في عام 2018 وهذا الارتفاع مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على توليد أرباح نتيجة استخدام أصولها، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة صافي الأرباح .	0.100	0.103	0.013	0.039	صافي الربح	العائد على الاستثمار	3	
					الأصول العاملة			
يلاحظ أن الاتجاه العام الارتفاع في هذا المعدل في عام 2017 و انخفاضه في عام 2016 وهذا الارتفاع مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على توليد أرباح لملاكها، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة صافي الأرباح	0.21	0.28	0.04	0.13	صافي الربح	العائد على حقوق الملكية	3	
					حقوق الملكية			

2018	2017	2016	2015	اسم النسبة
1.127466998	1.127395596	1.106061	1.01853	نسبة التداول
0.977054625	0.990733672	1.0054502	0.92647	نسبة التداول السريعة
0.00020208	0.000762132	0.0197066	0.03478	نسبة النقدية
0.240656946	0.233308299	0.1736661	0.17959	هامش الربح
0.082795433	0.09112108	0.0144257	0.04899	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
0.100325749	0.102521324	0.012801	0.03916	العائد على الاستثمار
0.212585715	0.277652775	0.0389887	0.13467	العائد على حقوق الملكية



- 1- نلاحظ ايضا وجود علاقة عكسية بين نسبة التداول و نسب التداول السريع و ما بين العائد على الاستثمار مما يعني بأنه كلما قلت الاصول المتداولة كلما أزداد العائد و كلما قلت المطالب المتداولة كلما أزداد العائد
- 2- نلاحظ ايضا وجود علاقة عكسية بين نسبة التداول و نسب التداول السريع و ما بين هامش الربح مما يعني أن كلما قلت الاصول المتداولة كلما زاد هامش الربح و كلما قلت المطالب المتداولة كلما زاد هامش الربح
- 3- يوجد أربع نسب ذات علاقة طردية فيما بينها / هامش الربح - نسبة صافي الربح إلى المبيعات - العائد على الاستثمار و العائد على حقوق الملكية / و لهم نفس التأثير بعلاقة عكسية على نسبة التداول و نسب التداول السريع

تفصيل الميزانية مؤسدة تجارية Y

-2018 2017	-2017 2016	-2016 2015	2018		2017		2016		2015		البيان
التغير في الوزن النسبي	التغير في الوزن النسبي	التغير في الوزن النسبي	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	
%9.53-	%7.97	%1.13-	%86.64	61,943,8 67	%96.18	74,796,6 57	%88.21	58,654,4 38	%89.35	53,857,2 32	الموجودات المتداولة
%0.64	%0.08-	%0.14-	%3.91	2,795,10 0	%3.27	2,541,00 0	%3.34	2,224,00 0	%3.48	2,100,00 0	المخزون
%1.52	%7.65-	%6.87	%1.90	1,358,58 3	%0.38	299,331	%8.04	5,344,21 3	%1.17	705,156	النقدية
%0.26-	%0.91	%0.71-	%3.56	2,547,81 3	%3.82	2,971,38 4	%2.91	1,937,48 2	%3.62	2,184,75 7	الموجودات الثابتة
%9.79	%8.87-	%1.84	%9.79	7,000,00 0	%0.00	-	%8.87	5,900,00 0	%7.03	4,236,99 8	الموجودات الأخرى
%0.00	%0.00	%0.00	100.00 %	71,491,6 80	100.00 %	77,768,0 41	100.00 %	66,491,9 20	100.00 %	60,278,9 87	إجمالي الموجودات

											ت
%6.88	%7.78-	%1.04-	%94.24	67,372,697	%87.35	67,933,372	%95.14	63,259,087	%96.17	57,973,176	المطلوبات المتداولة
%1.42	%0.16	%0.16	%5.57	3,978,611	%4.15	3,227,021	%3.99	2,651,581	%3.83	2,305,811	المطلوبات الثابتة
%8.30-	%7.62	%0.87	%0.20	140,372	%8.50	6,607,648	%0.87	581,252	%0.00	-	المطلوبات الأخرى
%1.42	%0.16	%0.16	%5.57	3,978,611	%4.15	3,227,021	%3.99	2,651,581	%3.83	2,305,811	حقوق الملكية
%0.00	%0.00	%0.00	100.00%	71,491,680	100.00%	77,768,041	100.00%	66,491,920	100.00%	60,278,987	إجمالي المطلوبات

تفصيل لقائمة الدخل مؤسسة تجارية Y

-2018 2017	-2016 2017	-2016 2015	2018		2017		2016		2015		بيان
التغير في الوزن النسبي	التغير في الوزن النسبي	التغير في الوزن النسبي	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	الوزن النسبي	S.P	
%0.00	%0.00	%0.00	100.00 %	24,932,8 90	100.00 %	24,020,9 90	100.00 %	20,956,5 00	100.00 %	15,943,5 34	صافي المبيعات
%2.71-	%0.54	%0.52-	%87.23	21,750,1 10	%89.94	21,605,0 00	%89.40	18,735,2 88	%89.92	14,335,7 66	تكاليف المبيعات
%2.71	%0.54-	%0.52	%12.77	3,182,78 0	%10.06	2,415,99 0	%10.60	2,221,21 2	%10.08	1,607,76 8	مجم الربح
%1.53	%1.85	%0.01-	%4.91	1,222,99 7	%3.38	810,800	%1.53	320,600	%1.54	245,050	الإيرادات الأخرى
%4.24	%1.30	%0.51	%17.67	4,405,77 7	%13.43	3,226,79 0	%12.13	2,541,81 2	%11.62	1,852,81 8	إجمالي الإيرادات
%1.82	%0.81	%0.33	%9.11	2,270,50 0	%7.29	1,750,70 0	%6.48	1,358,37 2	%6.15	980,500	المصاريف الإدارية والتسويق

											ية
%1.11	%0.11	%0.40-	%4.13	1,028,500	%3.02	724,500	%2.90	608,000	%3.30	526,548	المصاريف الأخرى
%2.93	%0.92	%0.07-	%13.23	3,299,000	%10.30	2,475,200	%9.38	1,966,372	%9.45	1,507,048	إجمالي المصاريف
%1.31	%0.38	%0.58	%4.44	1,106,777	%3.13	751,590	%2.75	575,440	%2.17	345,770	أرباح آخر المدة

ندرج أيضا تحليل للنسب المالية المستنتجة من القوائم المذكورة

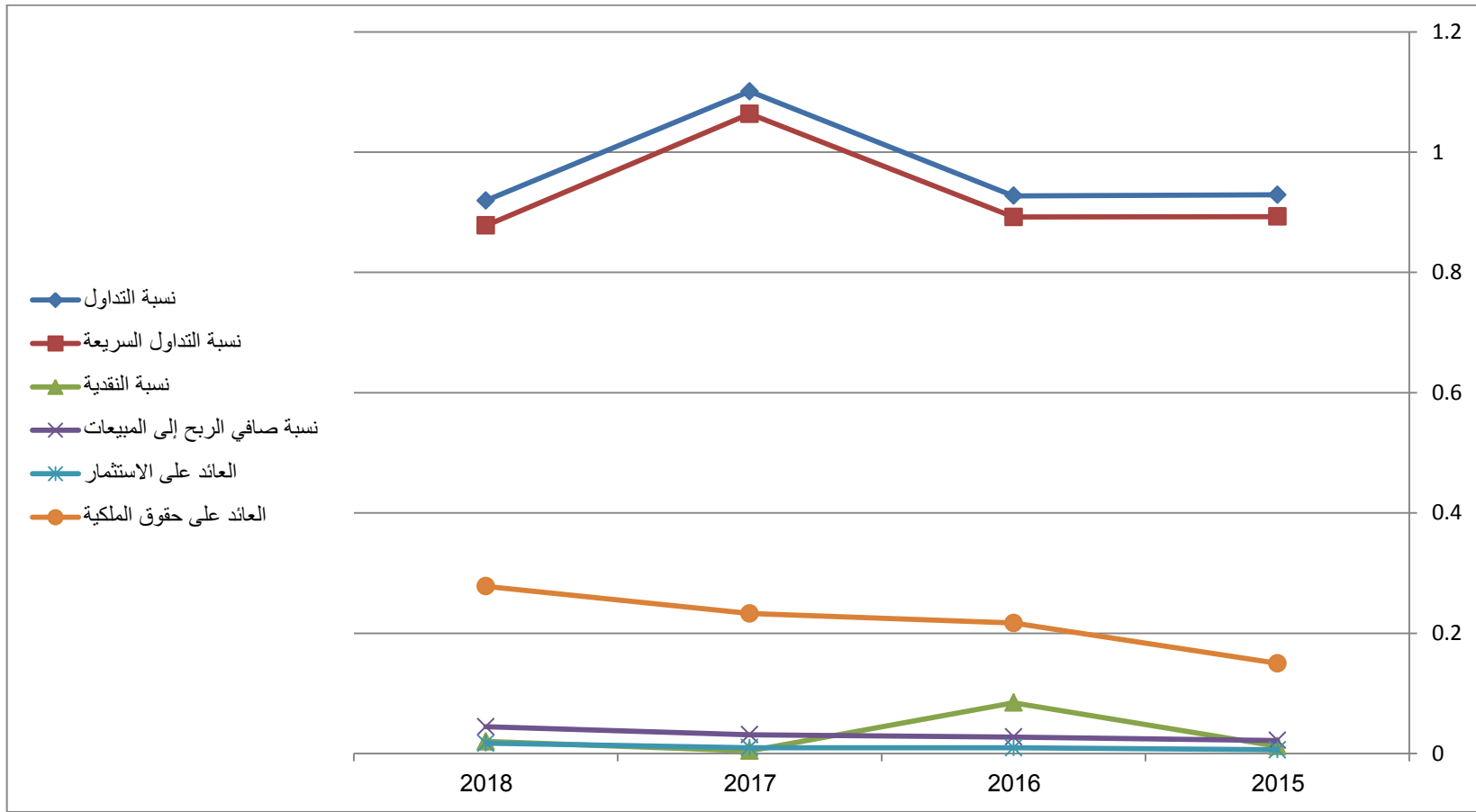
م	اسم النسبة	كيفية قياسها	2015	2016	2017	2018	تفسير النسبة
1	نسبة التداول	الأصول المتداولة	0.929	0.927	1.101	0.919	يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الأعوام بشكل متزايد، والارتفاع هنا مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل حين استحقاقها، وانخفاض النسبة عن الواحد الصحيح غير مفضل. والاتجاه العام يتجه نحو الارتفاع والتحسين
		الخصوم المتداولة					
2	نسبة التداول السريعة	الأصول المتداولة - المخزون	0.893	0.892	1.064	0.878	يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في عام 2016، والارتفاع هنا مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها

قصيرة الأجل حين استحقاقها بعد خصم المخزون، كما يلاحظ أن المخزون كان له تأثيراً مضللاً بعض الشيء.						الخصوم المتداولة		
يلاحظ انخفاض نسب النقدية تدريجياً حتى وصلت إلى الصفر تقريباً في عام 2018 وهذا يعني عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها خلال لحظة معينة	0.020	0.004	0.084	0.012		النقدية	نسبة النقدية	3
						الخصوم المتداولة		

يلاحظ أن الاتجاه العام الارتفاع في هذا المعدل وهذا الارتفاع مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على تحقيق هامش ربح لتغطية تكاليفها وزيادة أرباحها	0.128	0.101	0.106	0.101		مجمّل الربح	هامش الربح	1
						صافي المبيعات		
يلاحظ أن الاتجاه العام الارتفاع في هذا المعدل وهذا الارتفاع مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على الرقابة للتكاليف، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة صافي الأرباح	0.044	0.031	0.027	0.022		صافي الربح	نسبة صافي الربح إلى المبيعات	2
						صافي المبيعات		
يلاحظ أن الاتجاه العام الارتفاع في هذا المعدل حيث تضاعف في عام 2018 وهذا الارتفاع مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على توليد أرباح نتيجة استخدام أصولها، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة صافي الأرباح .	0.017	0.010	0.009	0.006		صافي الربح	العائد على الاستثمار	3
						الأصول العاملة		
يلاحظ أن الاتجاه العام الارتفاع في هذا المعدل في عام 2017 و انخفاضه في عام 2016 وهذا الارتفاع مفضل لأنه يعكس قدرة المنشأة على توليد أرباح لملاكها، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة صافي الأرباح	0.28	0.23	0.22	0.15		صافي الربح	العائد على حقوق الملكية	3
						حقوق الملكية		

تلخص المستخرجات لرسم المنحنى البياني

2018	2017	2016	2015		
0.919420919	1.101029653	0.927209683	0.929002613	نسبة التداول	نسب السيولة
0.877933787	1.063625356	0.892052679	0.892778964	نسبة التداول السريعة	
0.020165186	0.004406244	0.084481349	0.012163487	نسبة النقدية	
0.044390241	0.031288885	0.027458784	0.021687162	نسبة صافي الربح إلى المبيعات	نسب الربحية
0.017161547	0.00966451	0.009496976	0.006169838	العائد على الاستثمار	
0.278181757	0.232905209	0.217017696	0.149955916	العائد على حقوق الملكية	



من الشكل السابق :

نلاحظ بأنه في الشركة التجارية المذكورة يوجد ترابط وثيق ما بين نسبة التداول ونسبة التداول السريعة

نلاحظ أيضا بأن العلاقة عكسية بعض الشيء ما بين نسبة التداول ونسبة التداول السريعة و ما بين العائد على حقوق الملكية

نلاحظ وجود ارتباط وثيق ما بين نسبة العائد على الاستثمار و نسبة صافي الربح إلى المبيعات

نلاحظ بأن نسبة النقدية ليس لها تأثير يذكر في تحقيق الأرباح

كما تبين لنا :

مؤشرات التحليل المالي تختلف ما بين الشركات الصناعية و الشركات التجارية و العلاقة ما بينها تختلف كما شاهدنا سابقا

الخاتمة العامة

قمنا في هذه الدراسة بتسليط الضوء على العلاقة بين كل من نسب السيولة والأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السورية ذات النشاط التجاري و الصناعي، حيث حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة من الشكل التالي " : ما هي نسب السيولة الأكثر تأثير على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوريا."

مركزين فيها على كيفية تأثير نسب السيولة بأنواعها على مؤشرات تقييم الأداء المالي التي تعرف بالمردودية المالية، المردودية الاقتصادية وأثر الرافعة المالية من خلال دراستها دراسة قياسية حيث حاولنا تسليط الضوء أيضا على شركتين أحدهما صناعية و أخرى تجارية لإظهار الروابط بينها ، وهذا من خلال المعطيات الخاصة ب 10 مؤسسات تعمل في القطاع التجاري و الصناعي، وقد خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى النتائج التالية أن:

-نسب السيولة (نسبة التداول، نسبة النقدية، نسبة السيولة السريعة)ترتكز في حسابها على آجال قصيرة وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل.

التوصيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها نقدم بعض المقترحات عليها تفيد مُلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك في تسييرها وتقييمها نوجزها فيما يلي:

◀على المؤسسات السورية الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة مهما كان نشاطها أن تعتمد على النماذج الرياضية والإحصائية في تقييم أدائها المالي ودراسة وضعيتها المالية.

◀من خلال التبرص الذي قمنا به رأينا أنه من الضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السورية بتأهيل وتكوين عمالها بما في ذلك المحاسبين الماليين.

قائمة الملاحق

البيانات المالية لسنة 2015 ل 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة سورية									
صافي الربح	نتيجة الأعمال بعد الضريبة على الأرباح	الأصل الاقتصادي	الاستدانة الصافية	الأموال الخاصة رأس المال + الاحتياطي + نتائج أعمال	الخصوم المتداولة	المخزون	الأصول المتداولة	التقنية	
4,347,290	4,260,345	4,355,268	27,926,152-	32,281,421	79,668,949	5,334,140	81,145,091	4,800,400	A
345,770	338,855	1,984,700	321,111-	2,305,811	57,973,176	2,100,000	53,857,232	7,874,620	B
11,627,111	11,394,569	115,973,840	56,043,160-	172,017,000	63,362,320	5,535,160	81,889,770	9,870,520	C
4,723,020	4,628,560	158,349,700	12,422,000-	170,771,700	68,595,330	-	64,878,720	8,400,032	D
2,701,920	2,647,882	2,694,836	20,586,723-	23,281,559	14,140,490	3,870,000	10,980,300	5,232,040	E
396,133	388,211	24,687,359	1,708,774-	26,396,133	18,247,200	-	4,285,020	4,200,500	F
235,113	230,411	7,734,583	1,218,080-	8,952,663	17,696,680	1,090,790	16,878,780	3,200,500	G
37,975	37,216	251,469	3,394,211-	3,645,680	2,293,007	-	2,255,180	2,132,500	H
69,049	67,668	50,000	4,722-	54,722	325,036	-	230,000	110,000	I
545,646	534,733	1,241,750	278,130-	1,519,880	3,409,278	-	2,782,510	135,000	J

البيانات المالية لسنة 2016 ل 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة سورية

صافي الربح	نتيجة الأعمال بعد الضريبة على الأرباح	الأصل الاقتصادي	الاستدانة الصافية	الأموال الخاصة رأس المال + الاحتياطي + نتائج أعمال	الخصوم المتداولة	المخزون	الأصول المتداولة	التقنية	
1,428,104	1,399,542	4,355,260	32,273,450-	36,628,710	73,868,816	6,010,150	81,703,418	2,455,700	A
575,440	563,931	1,937,482	368,329-	2,305,811	63,259,087	633,186	58,654,438	5,344,213	B
3,833,181	3,756,517	118,060,400	55,156,600-	173,217,000	62,905,609	1,577,906	83,508,589	3,351,526	C
54,541,519	53,450,689	127,948,356	42,823,344-	170,771,700	75,845,360	-	65,164,670	28,479,028	D
1,750,627	1,715,614	2,739,487	2,630,627	108,860	13,513,367	5,453,899	9,061,214	3,045,204	E
189,305	185,519	21,957,836	26,189,305	4,231,469-	17,569,851	-	4,791,356	367,2426	F
2,504,515	2,454,424	5,917,325	6,213,035	295,710-	17,644,991	1,090,797	20,821,654	3,949,475	G
375,634	368,122	581,793	490,543	91,249	2,042,920	-	2,205,294	2,158,350	H
50,229	49,224	64,728	73,922	9,193-	309,834	-	356,565	156,565	I
216,001	211,681	1,197,285	1,456,260	258,975-	6,088,455	-	2,581,375	72,953	J

البيانات المالية لسنة 2017 ل 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة سورية

صافي الربح	نتيجة الأعمال بعد الضريبة على الأرباح	الأصل الاقتصادي	الاستدانة الصافية	الأموال الخاصة رأس المال + الاحتياطي + نتائج أعمال	الخصوم المتداولة	المخزون	الأصول المتداولة	التقنية	
10,566,580	10,355,248	48,917,354	13,716,747	35,200,607	64,936,295	6,115,282	73,208,893	49,490	A
751,590	736,558	2,971,384	255,637-	3,227,021	67,933,372	3,307,758	74,796,657	299,331	B
1,109,841	1,087,644	1,164,398	7,619-	1,172,018	51,756,875	835,239	71,470,128	8,087,589	C
52,883,737	51,826,062	159,753,843	21,751,639-	181,505,481	833,707,253	-	760,363,978	53,109,529	D
2,239,570	2,194,778	1,973,645	776,981-	2,750,627	18,134,617	5,453,899	9,600,395	3,396,528	E
108,934	106,755	23,941,765	2,167,169-	26,108,934	17,755,384	-	2,839,673	8,009,327	F
2,182,397	2,138,749	2,084,635	419,880-	2,504,515	18,391,286	1,090,797	19,764,741	2,892,562	G
326,676	320,142	1,696,384	341,211	1,355,173	2,792,600	-	2,263,660	2,263,660	H
35,806	35,090	21,917-	45,610-	23,693	368,630	-	371,317	153,433	I
16,000	15,680	1,468,975	203,285-	1,672,260	5,068,975	-	2,581,375	2,581,375	J

البيانات المالية لسنة 2018 ل 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة سورية

صافي الربح	نتيجة الأعمال بعد الضريبة على الأرباح	الأصل الاقتصادي التشغيلي	الاستدانة الصافية الأصل الاقتصادي- اموال خاصة	الأموال الخاصة رأس المال + الاحتياطي + نتائج أعمال	الخصوم المتداولة	المخزون	الأصول المتداولة	التقنية	
10,336,639	10,129,906	36,524,891	11,890,865	24,634,026	64,899,920	6,115,282	73,172,518	13,115	A
1,106,777	1,084,641	2,547,813	1,430,798-	3,978,611	67,372,697	-	61,943,867	1,358,583	B
1,218,558	1,194,187	1,042,987	127,887-	1,170,875	58,484,053	798,830	77,450,405	11,396,728	C
3,384,390	3,316,702	43,628,910	27,117,930	16,510,980	98,206,930	-	93,418,850	19,682,200	D
2,337,297	2,290,551	4,928,671	938,475	3,990,196	18,134,617	5,453,899	9,597,470	3,393,603	E
135,383	132,675	21,983,754	4,260,563-	26,244,317	12,928,156	-	2,839,673	2,748,289	F
1,855,342	1,818,236	3,451,928	1,239,984-	4,691,911	18,543,645	1,090,797	19,589,108	2,716,929	G
2,841	2,784	691,735	153,781	537,954	517,135	-	146,698	99,754	H
8,055	7,894	49,538-	109,036-	59,499	371,690	-	486,773	650,308	I
455,495	446,385	1,973,258	300,998	1,672,260	2,210,445	-	2,517,812	156,455	J

